**المحاضرة الرابعة: عناصر التّحقيق: العنوان، المؤلف، نسبة العنوان إلى المؤلف، المتن**

اتفق علماء هذا الميدان على أن عناصر تحقيق أي مخطوط لا تخرج عن تلك التي يشير إليها عنوان المحاضرة وأنها جميعا مطلوبة بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحد مكوناتها حتى يخرج النص بقدر الإمكان مقاربا لما تركه مؤلفه .

‏1- **تحقيق عنوان الكتاب :** ويقصد به "توثيق عنوان الكتاب فمِمَّا ينبغي تحقيقه والتوثق منه هو عنوان الكتاب على الصورة التي سمّاها به مؤلفه"[[1]](#footnote-1).. فلا بد من التأكد من صحة عنوان المخطوط الذي يمثل واجهة الكتاب والصورة الكبرى لمحتواه ولا ينبغي التسليم بما يوجد على الغلاف الخارجي للكتاب دون تمحيص وقد وجدت حالات مختلفة تتعلق بعنوان الكتاب على النحو الآتي:

‏"- ما يوقف على عنوانه الذي وضعه له مؤلفه، إما على صفحته الأولى، أو في مقدمته، أو في خاتمته، أو في غضون الكتاب وكان مضبوطا كما وضعه مؤلفه .

‏ -ما لا يوقف على عنوان له، لأحد هذه الأسباب :

* إما فقدان الورقة الأولى منه وإما بسبب الخرق في موضع العنوان بفعل الأرضة وأمثالها، أو بتلاعب النساخ أو التجار لأغراض في نفوسهم.
* وإما لانطماس العنوان بفعل الرطوبة. أو بالضرب عليه بالحبر من قبل المتلاعبين وغير ذلك

- ما يغير عنوانه إلى عنوان آخر للأسباب التالية :

* الجهل بعنوان الكتاب
* تزييف العنوان لغرض نفسي كالحقد وأمثاله. أو تجاري يستهدف من ورائه الربح المادي .
* الخطأ في الاجتهاد لمعرفة العنوان الحقيقي فيوضع الخاطئ ظنا بأنه العنوان الصحيح". [[2]](#footnote-2)

"ومن أمثلة طمس عنوان الكتاب كما في كتاب «المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل» للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444 ه) فقد جاء في بعض النسخ باسم "الوقوف". وفي أخرى باسم "الوقف والابتداء" وفي أخرى باسم "الوقف التام والكافي والحسن" أخذا من مقدمة الكتاب"[[3]](#footnote-3).

وأضاف المرعشلي متحدثا عن حالة تغيير العنوان الناتجة عن الجهل قائلا : "ومن أمثلة تصرف الناسخين أو بعض العلماء عن حسن نية. أو عن جهل. بعناوين بعض الكتب. كما في كتاب العزيز في شرح الوجيز» في فروع الشافعية للإمام أبي القاسم الرافعي. عبد الكريم بن مجد القزويني (ت123‏ ه) الذي شرح به كتاب الوجيز في فروع الشافعية للإمام أبي حامد مجد بن محمد بن مجد الغزالي (ت 505ه) فقد تصرف بعضهم في عنوان الكتاب فقال : (العزيز ) هو اسم من أسماء الله تعالى، ولا يجوز أن يسمى به كتاب ، فزاد في أول نسخته كلمة (فتح) فصار اسم الكتاب في نسخته: (فتح العزيز) ولكنه جهل أن (العزيز ) في اللغة : هو النادر الوجود النفيس ومنه الحديث العزيز، وهو ما رواه راويان أو ثلاثة. جاء في متن البيقونية في مصطلح الحديث:

(عزيز) مروي اثنين أو ثلاثة\*\*\* (مشهور) مروي فوق ما ثلاثة

وكتب بعض الناسخين على نسخته : (الشرح الكبير على الوجيز) حسب شهرة الكتاب أخذا من مقدمة الكتاب [[4]](#footnote-4).."

ثم ذكر أمثلة عن الخطأ في عناوين الكتب ونسبتها إلى غير مؤلفيها وضرب لذلك مثلا لما "جاء على كتاب الروضة الندية في شواهد علوم العربية المنسوب لابن هشام الأنصاري النحوي وهو مخطوط في مكتبة برلين - ألمانيا. برقم 06752 وقد أشار إلى هذا الكتاب أكثر من باحث بناء على ما جاء في صفحة العنوان والصفحة الأولى من الكتاب . وعليه بنى واضعوا فهرس مخطوطات برلين وبعد دراسة الكتاب دراسة فاحصة. تبين ما يلي:

أن الكتاب في حقيقته هو كتاب «الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ت 911ه)‏ بنصوصه حرفية. بدءا من الصفحة الثانية إلى نهاية الكتاب. إلا أن شخصا مرمما وقع الكتاب في يده ناقصا من أول صفحة العنوان والصفحة الأولى فأراد ترميم الكتاب، ولما لم يعلم هويته، ووجده في ثناياه يتكلم عن الشواهد النحوية ...فكتب صفحة عنوان وقع عليها: « كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية تأليف العلامة ابن هشام. وكتب على ظهرها فاتحة للكتاب تختلف في أسلوبها عن أسلوب ابن هشام. وفي خطها عن خط النسخة الأصلية .

أضف إلى هذا أنه وقع في خطا لا يقع فيه مثل ابن هشام. وخلاصته: أن السيوطي أشار في مقدمة كتاب «الاقتراح. إلى كتابي ابن الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الأعراب ؛ ولأن الورقة الثانية من المخطوطة وهي أول النسخة الأصلية - يبدأ وجهها بعبارة: (هذين الكتابين) كتب ذلك المرمم ما بلي : (وبعد. فهذا كتاب ألفته في شواهد النحو... وسميته الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية . وكان قبلي العلامة ابن جني قد ألف في ذلك كتابين لطيفين. حصر بهما من الفن القلب والعين. فتطلبت هذين الكتابين ...) ليتصل الكلام بعد ذلك من أول الصفحة الثانية.

وقد أخطأ هذا المرمم بنسبة الكتابين إلى ابن جني . وفي أن موضوعهما شواهد النحو. وغفل أن السيوطي لم يشر في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» خلال ترجمته لابن هشام إلى هذا الكتاب ولا إلى أن له مؤلفا في شرح شواهد اللمع؛ والذي يقرأ الكتاب من أول الورقة الثانية يجده مطابقا بنصوصه حرفيا لكتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي. وليس الكتاب إلا نسخة منه".[[5]](#footnote-5)

ومن أمثلة اختلاف أسماء الكتاب الواحد ما جاء في كتاب (اختلاف الفقهاء )المنسوب للشعراني المخطوط والمحفوظ بدار الكتب بباريس تحت رقم 676 فقذ علق عليه مصطفى جواد بقوله: «أما الكتاب المنحول الاسم المسمى: (اختلاف الفقهاء) المنسوب إلى الشعراني المصري فمن أوائل آثار التزوير فيه أن خط التسمية حديث لا يشبه سائر خط الكتا.، وأنه من يمعن النظر في محتوى الكتاب يجده مجموعا من المجموعات غير المصنفة ولا المبوّبة. فليس فيه فقه فضلا عن أن الشعراني لم يكن فقيها، وإنما كان فيه أخبار وأشعار ونكت أدبية ومجالس ومناظرات فقهية، ونجد أيضا أن المؤلف يذكر أسماء المتناظرين تارة تصريحا وتارة تلميحا، ففي التلميح يقول: وقال حنبلي يعني نفسه، وبهذا علمنا أنّه من فقهاء الحنابلة... ومن المعلوم أن الشعراني كان من أهل القرن العاشر للهجرة. فكيف يؤلف كتابا يكون ناسخه من أهل القرن السادس؛ أي قبل أن يولد الشعراني ، فما السبيل إلى معرفة المؤلف. ومعرفة اسم الكتاب ؟[[6]](#footnote-6).."

ثم يجيب قائلا: "هو أن علمنا بتراجم الفقهاء الحنابلة المشاهير واطلاعنا على سير وعاظهم الذين ألّفوا ودوّنوا مجالس المحاضرات والمناظرات يقفاننا على (أبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الظفري) نسبة إلى محلة الظفرية المذكورة. المتوفى سنة513ه‏ فيحسن لنا استرجاع نسبة الكتاب إليه.

ثم نبحث عن أسماء تأليفه فنرى بينها كتابة اسمه (الفنون)؛ ونجد في وصفه أنه مجموع لعدة فنون إسلامية. وأنه قد عني بجمعه وتأليفه منذ صباه إلى آخر عمره، وإن عدة مجلداته تزيد على أربعمائة مجلد على أحد الأقوال، فهذا المجلد تنطبق صفته على صفة مجلد من تلكم المجلدات

وقد ذكر في مجلة (المكتبة البغدادية العدد 63 لعام1978‏ إن الكتاب المذكور نشر في مجلة المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية بدمشق بعددها لعام 1967م. باسم (الجدل على طريقة الفقهاء) وبتحقيق جورج مقدسي. [[7]](#footnote-7)."

فتحقيق العنوان ليس سهلا ؛ لأن المحقق سيواجه عدة أمور تصعب مهمته وتدفعه لتحري الحقيقة ومن بين المشاكل التي يصادفها:

* أن المؤلف نفسه يكون قد كتب كتابه أكثر من مرة. وسماه بأسماء مختلفة، فانتشر عنه في حياته بأسماء متعددة، وفي هذه الحالة يجب دراسة تاريخ تأليف المؤلّف للكتاب للوقوف على الكتابة الأخيرة التي مات عنها المؤلف ومعرفة اسمها النهائي المعتمد منه"[[8]](#footnote-8) .
* في حالة فقد الورقة الأولى منها، فإن المحقق يحتاج هنا إلى " إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية . كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم ، أو كتب التراجم ، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر . أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب . فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب .
* وعند انطماس العنوان أو الانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيرا على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف ، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسر ذلك.
* قد يثبت على النسخة عنوان واضح جلى ولكنه يخالف الواقع إما بالتزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجلّ قدرا منه ليلقى بذلك رواجا . أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب . وقد ينجح المزيف نجاحا نسبيا بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده ، فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك. و أما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنوانا يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل"[[9]](#footnote-9).

وعلى هذا يجب على المحقق التأكد من صحة العنوان حتى يطمئن إلى صوابه. ومما يساعده على ذلك:

* "قراءة الكتاب إذ ربما بعثر على اسمه في غضون سطوره. ..
* الرجوع إلى فهارس الكتب وكتب التراجم والطبقات." [[10]](#footnote-10)

2 - **تحقيق اسم المؤلف:**

وهو يحتاج أيضا إلى تمحيص وتدقيق من المحقق فكثير من أسماء المؤلفين تتقارب في رسم حروفها وقد تتشارك في الكنية فيصعب معرفة المؤلف معرفة يقينية من أول وهلة فيحتاج إلى التأكد منه عن طريق "ضبط اسمه قبل البدء بالعمل فقد نجد في بعض المخطوطات وقوع غلط في اسم المؤلف. وينتج هذا عن أحد السببين التاليين :

- اشتباه اسم المؤلف واسم أبيه باسم مؤلف آخر.

-اتّفاق مؤلفين بالكنية أو اللقب أو الشهرة. [[11]](#footnote-11)"

وعلى هذا شدّد عبد السلام هارون على أن تكون أي "خطوة يخطوها المحقق مصحوبة بالحذر ، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت ، بل لابد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه . وأحيانا تفقد النسخة النص على اسم المؤلف فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم، بمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفات ، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجا حديثا وفهرست فيها الكتب كمعجم الأدباء لياقوت ، وإنباه الرواة للقفطي، أو غير ذلك من الوسائل العلمية .

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول ، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية ، ومنها المادة العلمية للنسخة ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك....

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فالنصري قد يصحف بالبصري، والحسن بالحسين،. والخراز بالخزاز ، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفي فيه بمرجع واحد ، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه . فليس هنا بد من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع .

وما قيل في تزييف العناوين يقال أيضا في تزييف أسماء المؤلفين . لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق[[12]](#footnote-12) .

وضرب المرعشلي أمثلة عن تشابه أسماء المؤلفين الذي يؤدي إلى الخطأ في نسبة الكتب إلى غير مؤلفيها الحقيقيين ومن ذلك كتاب "معاني الحروف الذي نشره رمضان عبد التواب سنة 1969م منسوبا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175ه) فقد ذكره رمضان ششن في كتابه : «نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا»، ونص على أن هذا الكتاب هو من تأليف الخليل بن أحمد بن أبي عبد الله (ت379ه)‏، فالاشتباه الواقع جاء من المشابهة الواقعة في الاسم الأول والثاني. وكان على المحقق دراسة نسبة الكتاب للخليل بن أحمد الفراهيدي من مصادر الترجمة وفهارس المكتبات» ومن أين زيدت كلمة الفراهيدي. ومن الذي زادها ؟.[[13]](#footnote-13)

‏ولتفادي الوقوع في معضلة تشابه الأسماء ذكر المرعشلي مجموعة من المصادر المختصة في التنبيه على ذلك والمعروفة بكتب المؤتلف والمختلف، ومشتبه الأسماء والنسب منها:

-" الأسامي والكنى لأحمد بن حنبل (ت 241 ه)

‎ - الكني للبخاري محد بن إسماعيل صاحب الصحيح. (ت256هر) وهو - الجزء الأخير من التاريخ الكبير له.

‎ - الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج النيسابوري. صاحب «الصحيح (ت261 ه)

‏- الأسماء والكني لأبي بشر مجد بن أحمد الدولابي (ت320ه)‏ ." [[14]](#footnote-14)

‏3**- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :**

‏وهي ثالث خطوة ينبغي على المحقق أن يوليها اهتمامه البالغ "فليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه. ولا سيما الكتب الخاملة التي ليست لها شهرة. فيجب أن نعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب التراجم؛ لنستمدّ منها اليقين أن هذا الكتاب صحيح الانتساب." [[15]](#footnote-15)"

ولهذا "تعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها . فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه. جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف. ومن أمثلة ذلك كتابٌ نُسب إلى الجاحظ المتوفي سنة 255ه وعنوانه : « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » منه صورة بدار الكتب المصرية تحت رقم 2345 أدب، ومن أبوابه: « لكن من مكايد كافور الإخشيد ومكيدة توزون بالمتقي بالله » وحياة الأول بين سنتي 292 و 357ه ه والثاني بين ‎297‏ و ‎357ه‏ وهذا كله بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين كما ترى ، كما أن دارس أسلوب الكتاب يحكم لأول وهلة بأن الجاحظ بريء منه وإنما حمل عليه حملا"[[16]](#footnote-16)

4**- تحقيق المتن**:

ويحتاج من المحقق إلى عدّة علمية تعينه على إقامة النص؛ لأنّ " تحقيق نص الكتاب أمر جليل يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاج غليه التأليف، وقديما قال الجاحظ في كتابه الحيوان: ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من اتّصال الكلام"[[17]](#footnote-17)

وتحقيق المتن حسب عبد السلام هارون ليس معناه "أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبا هو أعلى منهن أو نُحِلَّ كلمة صحيحة محلَ أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى مكانها ، أو أجمل، أو أَوْفق . أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النّصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة، فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحلّ محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأَ نحويا دقيقا فيصحّح خطأه في ذلك ، أو أن يوجز عباراته إيجازا مخلا فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال ، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه .

وقد وجدت الأزهري صاحب التهذيب يذكر في مقدمة معجمه أبا عمرو الشيباني أنه إسحاق بن مراد ، فحدثتني نفسي أن أصححه بمرار كما هو معروف متيقن من كتب التراجم، ولكنّي وجدت أنّ القدماء قد سجلوا عليه هذا الخطأ قديما، وأنّهم وجدوا ذلك بخط الأزهرى ، وبذلك لم تكن لي مندوحة من أن أبقي الاسم على خطئه كما هو"[[18]](#footnote-18)

وعلى فإن تحقيق المتن "ليس تحسينا أو تصحيحا ؛ وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف ، وحكم على عصره وبيئت، . وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها ، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير .

وإذا كان المحقق موسوما بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل وليدعه لغيره ممّن هو موسوم بالإشفاق والحذر ، إن التحقيق نتاج خلقي ، لا يقوى عليه إلا من وهب خلّتين شديدتين : الأمانة والصبر وهما ماهما ؟

وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف تعالجه ؟ فالجواب أن المحقّق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبّه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبيّن وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي واجب العلم"[[19]](#footnote-19) .

وبهذا ينبغي على المحقق تحري الدقة ما أمكن، وأن يكون حذرا في تعامله مع النّص فلا ينساق وراء ميوله الذاتية فتسول له نفسه إصلاح وتصويب ما يراه خطأ فهو بذلك يكون قد جانب الصواب وأخلّ بمتطلبات التحقيق العلمي الرصين الصادق.

1. - يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، دار المعرفة بيروت، ط1، 2003، ص 263. [↑](#footnote-ref-1)
2. - عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث ا، ص139. [↑](#footnote-ref-2)
3. - ينظر: يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 263. [↑](#footnote-ref-3)
4. - ينظر: المرجع نفسه، ص 263 -264. [↑](#footnote-ref-4)
5. - يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 265. [↑](#footnote-ref-5)
6. - ينظر عبد الهادي الفضلي: تحقيق التراث، ص 140. [↑](#footnote-ref-6)
7. - ينظر عبد الهادي الفضلي: تحقيق التراث، ص141. [↑](#footnote-ref-7)
8. - يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 263- 264. [↑](#footnote-ref-8)
9. - ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 43. [↑](#footnote-ref-9)
10. - يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 263- 264. [↑](#footnote-ref-10)
11. - ينظر المرجع نفسه، ص 266. [↑](#footnote-ref-11)
12. -ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 44. [↑](#footnote-ref-12)
13. - يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 266. [↑](#footnote-ref-13)
14. - ينظر المرجع نفسه، ص 266- 269.. [↑](#footnote-ref-14)
15. -ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 45. [↑](#footnote-ref-15)
16. - عبد المجيد دياب: تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، ص 137. [↑](#footnote-ref-16)
17. -ينظر: المرجع نفسه، والصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-17)
18. -ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص46- 47. [↑](#footnote-ref-18)
19. -ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص47- 48. [↑](#footnote-ref-19)